المخدرات وطبيعتها الاقتصادية

أ . شعبان فرج و أ . ميلود وعيل *

مقدمة:

إن المخدرات و ما تشكله من أضرار قد أخذت أبعادا مختلفة تجاوزت الاختصار على الفرد و المجتمع و المنظور النفسي و الاجتماعي و الصحي و اهتمام المؤسسات ذات الوصاية المباشرة ، لترتبط بأبعاد سياسية و اقتصادية و دولية ووصاية منظمات و جمعيات كانت في منئ عن الاهتمام بالمخدرات و أضرارها.

عموما يظهر الجانب الاقتصادي المرتبط بالمخدرات أولا في الأسباب الاقتصادية التي تدفع الفرد لتعاطي المخدرات كالفقر و البطالة و سوء توزيع الدخل أو الاتجار بها كالربح الوافر و السريع ، ثانيا آثار المخدرات على الاقتصاد الوطني سواء من الناحية الجزئية و المتمثلة في انخفاض إنتاجية العمل و الخسائر البشرية الناجمة عن تعاطي بعض قوة العمل للمخدرات و الوفيات الناجمة عنها أو من الناحية الكلية و المتمثلة أساسا في التكلفة التي يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة الإنفاق على برامج الوقاية الصحية و العلاج من الأمراض التي تسببها المخدرات إضافة إلى تكلفة الجهود الأمنية الموجهة لمكافحة المخدرات (خفض

* معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج ، بالبويرة .

العرض و الطلب على المخدرات) .

أولا : المخدرات والاقتصاد ... مفاهيم و أسباب

تجارة المخدرات :

نعني بها مقدار المعاملات المالية و الإنتاجية و التوزيعية المتعلقة بالمخدرات سواء داخل الوطن أو عبر العالم .

الأمن الاقتصادي:

يتحقق الأمن الاقتصادي منم خلال إدراك الإنسان لإمكانياته الإنتاجية ومهاراته المهنية ، إذ لا يتحقق الأمن الاقتصادي بافتقاد فرص العمل و الإنتاج وسد الحاجيات ولبطالة و انتشار المخدرات .

غسيل الأموال:

هي الأموال الناتجة عن نشاطات اقتصادية غير مشروعة وتشكل تجارة المخدرات الوجه البارز لها كما تشكل نسبة كبيرة من بين باقي الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة.

مكافحة العرض على المخدرات :

أي جهود الإنفاق الرامية إلى مكافحة التهريب و التصنيع و الزراعة أو الاتجار أو التوزيع و الحيازة.

مكافحة خفض الطلب على المخدرات :

نعني بها السياسات و الإجراءات التي تستهدف إنقاص رغبات المستهلكين (لمتعاطين) في سبيل الحصول على السلع المخدرة إلى أدنى درجة ممكنة.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية لتعاطي المخدرات

الفقر و البطالة و سوء توزيع الدخل:

إن البطالة والفقر الناتجين عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والأزمات

الاقتصادية يساهمان بصفة مباشرة في تدني المستوى المعيشي للفرد وما يصحبه من حرمان الشعور بالذات والسلوكيات العدائية تجاه المحيط ،هذه هي الأسباب الأساسية التي تدفع الفرد إلى تعاطي المخدرات كأسلوب لعدم تحمل الوضع الاقتصادي الذي يمر به و تبعاته .

كما أن الأنظمة الاقتصادية المعاصرة قد أفرزت واقعا اقتصاديا مخيفا من ناحية سوء توزيع الدخل و خاصة في الدول النامية ، فتشير تقارير البنك الدولي إلى أن 20٪من سكان الدول النامية يحصلون على 44٪ من الدخل القومي و 40٪ منهم على أقل من09٪ ، كما أن 02٪من أفراد المجتمع يستحوذون على 43٪ من عائدات التنمية ، إن هذا الحرمان البشري كان سببا مباشرا في تنامي ظاهرة المخدرات في الدول النامية على وجه الخصوص .

ثالثا : الآثار الاقتصادية للمخدرات :

يعاني العالم من مشكلة المخدرات بأشكالها المختلفة، فهي تشكل نوعاً جديداً من الحروب تقف وراءها عصابات منظمة، وتزداد معاناة العالم العربي والإسلامي من زحف هذه الحرب المدمرة للعقول وللطاقات البشرية والاقتصادية،وتتمثل خطورة المخدرات في تأثيرها الضار على أغلى الموارد وهو الإنسان، ثم لما يمثله إنتاج المخدرات وتجارتها من إهدار للموارد الاقتصادية وسوء تخصيصها والتأثير الضار على ميزان المدفوعات والضغوط على العملة المحلية. فقد بلغ حجم الدورة المالية السنوية لنشاط عصابات المخدرات فى العالم إلى 500 مليار دولار، و إنتاج الأفيون تجاوز 3700 طن سنويا والهيروين 370 طنا والكوكايين 680 طنا من خلال زراعات محرمة تضيع فيها أنشطة واستثمارات ضخمة غير مشروعة [1] ، وعلى الرغم من وجود العديد من الآثار الاقتصادية التي يمكن نسبتها إلى انتشار ظاهرة المخدرات ، فانه سنكتفي بذكر أهمها وأبرزها:

---

(1) الأموال المهدرة على المخدرات، مجلة اللواء الإسلامي، العدد 1270 - 27 من ربيع الآخر 1427هـ - 25 من مايو 2006م،

http://masrawy.com/Magazines/Allwaa/2005/Tahkikat/July/week2/1.aspx

أولا: المخدرات ودورة النشاط الاقتصادي:

قبل النظر إلى اثر تعاطي المخدرات في النشاط الاقتصادي ، لا بد من إعطاء صورة مبسطة للاقتصاد الوطني، الذي يتكون من قطاعين: احدهما استهلاكي، ويسمى القطاع العائلي ، والآخر إنتاجي، ويسمى قطاع المشروعات، يعرض القطاع العائلي خدمات عوامل الإنتاج في السوق (أي العوامل التي لا تتحقق العملية الإنتاجية إلا بها، وتشمل الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم)، ويحصل في مقابل ذلك، على عوائد تلك العوامل(الريع للأرض، والأجر للعمل، والفائدة لرأس المال، والربح للمنظم)، أما قطاع المشروعات، فيشتري خدمات عوامل الإنتاج مقابل عوائدها لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات ، التي يبيعها للقطاع العائلي، عن طريق أسواق المنتجات النهائية، ويحصل، في المقابل، على الإنفاق العام.

ويمكن تحديد أثار تعاطي المخدرات في دورة النشاط الاقتصادي، على النحو التالي:

1ـ نظرا إلى كون إنتاج المخدرات وتسويقها وبيعها، لا تدخل ضمن الإطار العام لدورة النشاط الاقتصادي، فان اثر هذه العمليات ، يتمثل في الخسائر التي تعترض طريق دورة المتغيرات الرئيسية ، في دورة النشاط الاقتصادي.

2ـ نظرا إلى كون إنتاج المخدرات وبيعها وتعاطيها، تستهلك الكثير من قدرات القطاع العائلي، فان أول الآثار السلبية، الناتجة من هذه العمليات ، يتمثل في نقص المعروض من عناصر الإنتاج ، في سوق عوامل الإنتاج، إذ يصرف بعض عناصر الإنتاج المتاحة للدولة ، وبطريقة غير مشروعة إلى العمل في ميدان المخدرات، وهذا ما يسبب هدرا واضحا لموارد الدورة النادرة.

3ـ يسبب صرف جهود الكثير من عوامل الإنتاج ، إلى العمل في ميدان المخدرات ، خسارة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي، الذي يتمثل في السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، ومن ثم فان توجه بعض عوامل الإنتاج إلى العمل في العمليات المرتبطة بتعاطي المخدرات سيؤدي إلى نقص في

هذه السلع والخدمات، وفي الإنتاج القومي الإجمالي .

4ـ نتيجة لكون معظم أعمار المتعاطين للمخدرات، تندرج تحت السن القانونية للعمل، لذا فان تعاطي المخدرات سيؤدي إلى نقص كبير في الإنتاجية الفردية وربما في اضمحلالها، وهذا ما يسبب نقصا كبيرا إضافيا في الناتج القومي الإجمالي، ونقصا في المعروض من السلع والخدمات النهائية، وبالتالي خسارة إضافية للاقتصاد الوطني.

5ـ يؤدي تعاطي المخدرات إلى إنفاق الكثير من الدخل العام، للأسرة والفرد، على المخدرات المطلوبة ، وهذا ما يؤدي إلى نقص في الدخل المتاح، للإنفاق على السلع والخدمات المشروعة المنتجة، في الاقتصاد الوطني، ويمثل الإنفاق العام على المخدرات نقصا من دورة النشاط الاقتصادي، لكونه لا يتجه إلى السلع والخدمات ، التي ينتجها القطاع الإنتاجي(قطاع المشروعات)، ومن ثم فانه يعد نقصانا في الإنفاق العام ، قد يؤدي بدوره إلى حالة كساد واضحة في الاقتصاد القومي.

6ـ تأثر المخدرات على الاستقرار الاقتصادي العام، لأن وجود اقتصاد كبير يدار في الخفاء يؤدي إلى تقويض أسس اتخاذ قرارات رشيدة من جانب مقرري السياسات، وتصبح إدارة الاقتصاد الكلي صعبة، وتتحول إدارة الاقتصاد الكلي مع تداول الأموال المحصلة من المخدرات غير المشروعة إلى مهمة مستحيلة تقريباً، عندما تكون هناك حاجة لإدخال تغييرات على السياسة الاقتصادية كالتدابير التقشفية للحد من التضخم أو محاولة تنويع قاعدة التصدير. و في هذه الحالات، فإن الأموال المحصلة من المخدرات غالباً ما تتعارض مع الإجراءات الحكومية، إما عن طريق الحيلولة دون تحقيق النتيجة المتوقعة أو عن طريق إطالة الإطار الزمني لاستقرار الاقتصاد الكلي، وإما عن طريق دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير مفرطة في الشدة، مما يؤدي إلى حدوث بطالة وقلاقل اجتماعية. وتفسد البيئة المواتية للتنمية.[1]

(1) د. شوقي الساهي، "المخدرات من المنظور الإسلامي وآثارها على اقتصاديات المجتمع"، مؤتمر حول المخدرات منظم من قبل مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة.

ثانيا: المخدرات ومنحنى إمكانات الإنتاج.

يعرف منحنى إمكانات الإنتاج، بأنه المنحنى الذي يوضح البدائل الإنتاجية الممكنة ، في ظل الموارد الاقتصادية والتكنولوجية المتاحة، وقوامه الافتراضات التالية:

- التوظيف الكامل ، والفاعل، لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا يعني عدم وجود بطالة، مفتوحة أو مقنعة،بين صفوف الموارد الاقتصادية المتاحة للتوظيف.
- ثبات الفن التكنولوجي المتاح.
- إمكانية إنتاج سلعتين فقط، ، على الرغم من عدم موافقته الواقع، ولكن يمكن القول بإنتاج سلعتين فقط، السلعة:ص والسلعة س على أساس أن الأولى تمثل بقية السلع، التي ينتجها الاقتصاد الوطني.

ومن خلال منحنى إمكانات الإنتاج يتضح انه إذا انصرفت بعض الموارد الاقتصادية المتاحة إلى مجال إنتاج المخدرات ، يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى نقص الموارد المتاحة لإنتاج السلع المشروعة والضرورية للحياة، وبالتالي تقل البدائل الإنتاجية المتاحة، ويكون إنتاج المخدرات على حساب إنتاج السلع الأخرى. بالإضافة إلى الهدر الحاصل في عوامل الإنتاج .

ثالثا: المخدرات وتوزن المستهلك

يحرص كل مستهلك على أن يسلك سلوكا رشيدا ، يستطيع من خلاله اختيار التوليفة والكميات المثالية من السلع والخدمات، التي تحقق له أقصى إشباع ممكن، في حدود إمكانياته المحدودة، بعبارة أخرى ، يسعى كل مستهلك إلى تحقيق التوازن الاستهلاكي، من خلال بحثه عن أفضل السبل، التي تحقق له توزيع دخله المتاح على السلع والخدمات المطلوبة، لتحقيق أقصى أشياع ممكن . وتعاطي المخدرات أي بمعنى آخر تخلي المستهلك عن رشده بإنفاقه جزء من دخله ، على المخدرات ، سوف يؤدي إلى أن الدخل المتاح للإنفاق على السلع المشروعة سوف ينخفض ، وبالتالي فان مستوى رفاهية هذا المستهلك سوف تقل، كما أن مستوى المنفعة المحقق من خلال إنفاق الدخل ستعرف انخفاضا، ولن

يتحقق هدف المستهلك الرشيد الذي يقضي بتحقيق اكبر منفعة ممكنة .

رابعا: المخدرات وعمليات غسيل الأموال:

يعد الاتجار في المخدرات ، من أهم الأسباب الدافعة إلى عمليات غسيل الأموال ، إذ يلجأ المتاجرون فيها وفي غيرها من العقاقير غير مشروعة، إلى إخفاء وجود الدخل، أو إخفاء مصدره غير المشروع، ثم يعمدون إلى التمويه، من اجل الإيهام بان الدخل مشروع، ومما لا شك فيه انه يترتب على هذه العمليات العديد من الآثار السلبية ، التي تنعكس على الاقتصاد القومي ، وتدفع به إلى الكثير من المشاكل الإدارية والمالية.

وقبل التعرف على أهم الآثار السلبية ، لا بدا من معرفة ماهية غسيل الأموال فقد تعددت تعريفاتها ومن بينها أنها عملية يلجا إليها من يتعاطى الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة ، لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع، ثم يعمد إلى تمويه ذلك الدخل ، ليبدو وكأنه دخل مشروع ، وبعبارة ابسط هو التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها واصلها الحقيقي. ومما لا شك فيه أن تجارة المخدرات ، تعد مصدرا من أهم مصادر الأموال غير المشروعة ، التي تحتاج إلى تمويه وغسل، وتشير الإحصائيات إلى أن تجارة المخدرات قد تضاعفت بما يزيد عن ستة أضعاف خلال الفترة ما بين 1973ـــ1990، وقد أشارت بعض المصادر إلى معدلات أرباح التجارة في هذا المجال والتي تصل إلى 98 ٪، وقد قدرت قوة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال أن أرباح مبيعات المخدرات من الهيروين والكوكايين بلغت عام 1989 ، 122 بليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا، كما قدرت الأمم المتحدة وقوة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال ، حجم الأموال التي تغسل سنويا بما يراوح ما بين 300 و 500 بليون دولار ، على مستوى الدول الصناعية فقط ، ومن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات غسل الأموال، ذات العلاقة بالاتجار في المخدرات / ما يلي:

1ـ لعمليات غسل الأموال أثار سلبية في مستوى الدخل القومي، إذ يلجأ تجار المخدرات إلى غسيل أموالهم ، التي حصلوا عليها من عمليات بيع المخدرات، في المصارف الخارجية ، وهذا ما يسبب استنزافا للدخل القومي ، وضمورا في دورة النشاط الاقتصادي.

2ـ لعمليات غسيل الأموال أثار سلبية في سعر العملة المحلية، إذ أن زيادة المعروض من العملة المحلية، يؤدي إلى نقص قيمتها في سوق العملات الأجنبية، كما أن طلب العملات الأجنبية وبخاصة العملات الصعبة يسبب استنزافا للاحتياطي النقدي من هذه العملات، خاصة في ظل لجوء الكثير من الدول إلى دعم عملاتها الوطنية وحمايتها من التقلبات الخطيرة.

3ـ تسبب عمليات غسيل الأموال أعباء إضافية على ميزانية الدولة ، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية، إلى ارتفاع قيمة الواردات، ونظرا لكون معظم الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع والخدمات المستوردة ، فان الدول ذات المقدرة المالية والنقدية الضعيفة تكون من أكثر الدول تضررا بتجارة المخدرات ، وما يرتبط بها من عملية غسيل الأموال.

4ـ تسبب تجارة المخدرات إرباكا للسلطات النقدية في أي دولة، حيث يصبح من الصعب عليها مراقبة العملة المحلية ودعمها، نتيجة لعدم القدرة على التنبؤ بالمطلوب والمعروض من العملة ، خاصة أن تجارة المخدرات من النشاطات الإجرامية ، التي لا تبدو للعيان، ولا يمكن متابعة أو التعرف عن عناصرها بسهولة.

5ـ تتسبب تجارة المخدرات ، وعمليات غسيل الأموال ، بظهور ما يعرف بالاقتصاد الخفي ، الذي يصعب مراقبته أو التأثير في متغيراته. مما يعمل على اهتزاز منظومة القيم نتيجة للفساد والرشاوى وتهريب الأموال للخارج وتعاون البعض في عمليات تهريب المخدرات وغسل الأموال.[1]

تتسبب عمليات غسيل الأموال بخسائر مالية ضخمة، نتيجة لتهربها من دفع الضرائب، أو الالتزامات القانونية الأخرى، والذي يسهم في زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.

6ـ تتسبب العمليات المتعلقة بالمخدرات، ولا سيما عمليات غسيل الأموال، بإضعاف الموقف الدولي لأي بلد، وهذا ما قد يعرضه لإجراءات اقتصادية صارمة ،

(1) الدكتور نجاح أبو الفتوح ، الأثر السلبي على البيئة الهوائية للتنمية الاقتصادية نتيجة لتعاطي وإدمان المخدرات، مؤتمر القاهرة حول المخدرات.

تفرضها الـدول الأخـرى، كمـا أن سـوء سمعـة الدولـة قـد يحرمهـا مـن القـروض والمساعدات.

7ـ اتصاف دولة من الدول بكونها حوضا لعمليات غسيل الأموال، قد يحرمها الاستثمارات الأجنبية ، التي عادة مـا تحـض بهـا الـدول ذات الاسـتقرار، الـسياسي، الاقتصادي والمالي.

خامسا: المخدرات والبطالة.

إن انتشار المخدرات في دولة من الدول، يعني أن هناك سوء توجيـه للمـوارد الاقتصادية المتاحة، ويتسبب بانحسار النشاط الاقتصادي ، فانتشار البطالة في اقتصاد هذه الدولـة، سـيخلف نتـائج سـلبية علـى جانـب الطلـب الكلـي، إذ سـيقل الطلـب الاستهلاكي للسلع والخدمات المشروعة نتيجة استحواذ المخدرات على جزء كـبير من الدخل، وسيقل طلب السلع الاستثمارية نتيجة لنقصان الادخار.

كما أن انتشار ظاهرة المخدرات ، ستجبر الدولة على تحويل جزء كبير مـن إنفاقها العام ، إلى أعمال المكافحة ، وهذا ما يقلل من الأموال المستغلة في الأوجـه ذات العلاقة بالسلع المشروعة بشكل عام، وبالتالي نقص الطلب الكلي الـذي بـدوره يعمل على تعطيل بعض الموارد الاقتصادية كالعمل ، هذا بالإضافة إلى تحول اليـد العاملة إلى النشاط في مجال عمليـات المخـدرات المختلفـة (التـسويق، التهريـب، الإنتاج ...) وهذا ما ينتج عنه نقص العرض الكلي من هـذه المـوارد، ومـن المتوقـع أيضا أن يضعف انتشار ظاهرة المخدرات ، إنتاجية الأفراد المتعاطين، والذي سيؤثر بدوره سلبا في مستوى الإنتاج الكلي.كما أن تعاطي المخدرات يساعد علـى إيجـاد نوع من البطالة ؛ وذلك لأن المال إذا استغل في المـشاريع ذات النفـع العـام تطلـب توفير أيدي عاملة مما يعمل على تقليل نسبة البطالة في المجتمـع ويرفـع معـدل الإنتاج ، أما إذا استعمل هذا المال في الطرق الغير مشروعة كتجارة المخدرات فإنـه حينئذ لا يكون بحاجة إلى أيـدي عاملـة ؛ لأن ذلـك يـتم خفيـة عـن أعـين النـاس وبأيدي عاملة قليلة ، ومن خلال هذا نستنتج ما يلي:

- انتشار ظاهرة المخدرات في دولة ما ، يسفر علـى نقـصان الطلـب الكلـي، ومن ثم نقصان الناتج القومي، وبالتالي يؤدي إلى انتشار البطالة بين عناصر الإنتاج.

• تسهم هذه الظاهرة في تحول بعض الموارد الاقتصادية إلى العمل في مجال المخدرات ، وفي إضعاف إنتاجية المتعاطين ، وهذا ما يسفر عن نقصان العرض الكلي، وازدياد حدة البطالة في تلك الدولة.

سادسا: المخدرات والإنفاق العام.

يؤدي انتشار ظاهرة المخدرات إلى قيام الحكومات ، ببذل الكثير من المال والجهد، في أوجه المكافحة، وهذا ما يستنزف الخزينة العامة للدولة، وتزداد نفقات مواجهة المخدرات، بازدياد انتشارها، تعاطيا وتسويقا واتجارا، ومما لا شك فيه أن عملية المكافحة، لا تبدأ من النهاية، ولكنها تنطلق من التدابير الوقائية، مرورا بالأجهزة الأمنية، والطبية والقضائية والقانونية ، وانتهاء بعلاج حالة الإدمان، التي يتعرض لها المتعاطون،وعلى هذا الأساس هناك عبئا ماليا كبيرا يقع على المجتمع والمتمثل في مكافحة جرائم الاتجار في المخدرات وتعاطيها للحفاظ على أمن المجتمع، وكذلك التكاليف النهائية التي يجب إنفاقها على علاج المدمنين مثل إنشاء المصحّات العلاجية والأطباء والأدوية؛ وهذه الأموال كان من الأولى توجيهها إلى صور التنمية المختلفة سواء اقتصادية أو تعليمية أو اجتماعية؛ ومن هنا فقد يكون من الضرورة مواجهة هذه المشكلة بشكل واعٍ ومنظم ودقيق وشامل، فإذا كان وراء انتشار المخدرات شبكات عالمية وأجهزة حكومية وبرامج دولية، فلا أقل من أن نجابهها بهذا المستوى العالي من الاهتمام والتضحية والتجرد حتى نحافظ على أنفسنا التي تهددها المخدرات ونحافظ أيضا على المال العام.[1]

وباختصار يمكن عرض أهم المجالات التي تستحوذ على جهود الحكومات ونفقاتها على النحو التالي:

• مجال المكافحة: يقع في نطاق اختصاص الأجهزة الأمنية، المعنية بمكافحة المخدرات ، كالدرك والجمارك والشرطة وغيرها ، والتي تسعى إلى منع عبور المخدرات إلى ارض الوطن ، والاتجار فيها وتوزيعها ، وأيضا بملاحقة ومراقبة مصادر الترويج والتهريب بهدف الحد من هذه الظاهرة، ومما لا شك فيه أن هذه

(1) أ.د- إبراهيم بن مبارك الجوير، أبعاد المشكلة وأبعاد الحل، موقع الانترنيت: http://www.kkmaq.gov.sa

الجهود تتطلب كفاءة عالية، ومهارة ميدانية متطورة، وتمثل الأموال الطائلة التي تنفق في هذا المجال عبئا ماليا على الميزانية العامة للدولة، والتي كان من المفـروض أن تستفيد منها التنمية الاقتصادية في مجالات أخرى.

• مجال الوقاية والتوعية بأضرار المخدرات: يكتسب هذا المجال أهمية بالغة كونه الخطوة الأولى في مواجهة ظاهرة المخدرات، إذ من المتوقع أن يتجـه الـوعي العام، نحو النفور عن الإقبال على المخدرات وهذا ما يتطلب المزيـد مـن الجهـود المبذولة في مجال التوعية والتحسيس، ومن هذا المنطلـق فـان جميـع الـدول الـتي تشتكي من ظاهرة المخدرات ، تبذل جهودا جاهدة وأموالا طائلة، في سـبيل تنميـة الحس ، الخاص والعام ، لدى أفراد المجتمع ، من خلال أجهزته الإعلامية المختلفة ، والمؤسسات التربويـة والثقافيـة والعلميـة، والهيئـات العامـة والخاصـة.وكـل هـذا يستوجب إنفاق المزيد من المال مما يضخم حجم النفقات العامة للدولة .

وفي هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن حجم تجـارة المخـدرات وحجـم الإنفاق عليها وعدد القضايا ونوعية المخدرات المتداولـة علـى الـصعيدين العـالمي والإقليمي تشهد تزايدا واسعا باستمرار وهو ما تؤكـده الإحـصاءات المنـشورة، مـع العلم بأن هذه الإحصاءات تتعلق بما تم ضبطه وأقيمت بشأنه قضايا وهو مـا يمثـل حسب تقدير الخبراء نسبة 10٪فقط من الكميات المنتجة والمهربة، فعلـى المـستوى العالمي تشير الإحصاءات حسب تقرير الأمم المتحدة عام 2000 بـشأن المخـدرات ان:

• الاتجار في المخدرات يمثل 8٪ من حجم التجارة الدولية حيث تأتي هذه التجارة في المرتبة الثالثة بعد تجارة السلاح والمواد الغذائيـة. و مـا فتـأ هـذا الـرقم يزداد حسب الخبراء والمختصين في هذا المجال، حيـث أكـدوا أن هـذا النـوع مـن النشاط حطم رقما قياسيا في السنتين الأخيرتين 2006 ـ2007 حيث قـدرت مـداخيل تجارة المخدرات بين 500 و700 مليار دولار أي ما يقارب 12 بالمائـة مـن التجـارة العالمية، وهو رقم خيالي بالمقارنة مع مـداخيل الـدول الناميـة الـتي لا يزيـد مبلـغ مداخيلها السنوي المليار دولار.[1]

(1) مليكـــة حـــراث، مقالـــة منـــشورة في جريـــدة اخبـــار اليـــوم ، http://www.akhbarelyoum-

• 95٪ من إنتاج الأفيون يتركز في بلدين هما أفغانستان وميانمار، وثلثا الإنتاج العالمي من الكوكايين في كولومبيا.

• يمثل تعاطي المخدرات مشكلة في 134 بلداً وتقدر نسبة المدمنين ب 7٪ إلى 10٪ من سكان العالم البالغين؛ أي أن عدد المتعاطين للمخدرات يتراوح بين 427 و 610 مليون نسمة ينفقون على تعاطي المخدرات حوالي 493 مليار دولار، وقد تطورت هذه الإحصائيات لتشير في سنة 2007 إلى وجود حوالي 160 دولة في العالم منتجة للمخدرات، و50 دولة مصدرة غطت بذلك ما يزيد عن 155 مليونا من متطلبات متعاطي الحشيش في العالم.

• يبلغ حجم الأموال المكتسبة من المخدرات التي يتم غسلها سنوياً حوالي 120 مليار دولار.

أما على المستوى المحلي والإقليمي العربي فالإحصاءات المتوافرة تشير إلى الآتي:

بالنسبة لمصر: تبلغ المساحة المنزرعة المضبوطة من الأفيون والبانجو حوالي 2319 هكتاراً، ووصلت كمية البانجو المصادرة إلى ما يقرب من 31 طناً وارتفع عدد القضايا من 14912 إلى 28630 قضية، كما ارتفع عدد المتهمين من 16015 متهماً إلى 30244 متهما بين عامي 1997و1999. وفي المغرب بلغت الكمية المزروعة بالقنب 70000 هكتار، وبلغ حجم إنتاج الحشيش 1500 طن وتمثل المغرب المرتبة الأولى كمورد رئيسي للحشيش، وفي الأردن بلغ عدد القضايا عام 1999 نحو 575 قضية ضبط فيها 112 كيلو حشيش، و41 كيلو هيروين، و61 كيلو أفيون، وكيلوين كوكايين، وأكثر من نصف مليون قرص مخدر ، وبلغ عدد القضايا في الكويت عام 2000 نحو 683 قضية ما بين اتجار وتعاطٍ وجلب.[1]

سابعا: المخدرات والعملة الوطنية

نتيجة لكون المخدرات من الأنشطة اللامشروعة، والمحاربة دوليا، فان

---

dz.com/index.php?option=com_content&task=view&id=5017&Itemid=59

(1) الدكتور محمد عبدالحليم عمر ، ملامح المشكلة عالمياً وإقليمياً.

المتعاملين في هذا المجال ، يسعون إلى إخفاء تحركاتهم وطبيعة تعاملهم، بهدف تضليل الأجهزة الأمنية، والسلطات الإدارية في الدولة ، ونتيجة لكون الاتجار في المخدرات قد تطور ليصبح نشاطا دوليا، له قوانينه ومنظماته الإجرامية، فان طبيعة التعامل في هذا المجال ، قد أخذت شكلا دوليا، يتطلب التعامل فيه معرفة جيدة بأسواق المال العالمية ، وأسعار الصرف العملات الأجنبية، وتحركات العملات الصعبة، ومن هذا المنطلق فان انتشار ظاهرة المخدرات في أي دولة من الدول، من شأنه أن يستنزف العملات الصعبة، نتيجة لدفع قيمة الكميات المستوردة بهذه العملات، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على قيمة العملة المحلية، إذ تنخفض قيمتها في أسواق العملات الأجنبية، نتيجة لازدياد المعروض منها ، كما أن ازدياد طلب العملات الأجنبية ، ولا سيما العملات الصعبة، قد يستنزف رصيد البنوك المركزية، وهذا ما يقلل من قدراتها على التدخل المباشر ، للتأثير في قيمة العملة الوطنية ، عند الحاجة إلى ذلك.

ومما لا شك فيه ، أن انخفاض قيمة العملة الوطنية، مع عجز البنوك المركزية عن الدفاع عنها ، من شأنه أن يضعف الثقة العامة بالعملة الوطنية، والذي قد يدفع بدوره المتعاملين بها إلى سرعة التخلص منها ، مسببا ضعفا إضافيا على قيمة العملة الوطنية ، كما أن انخفاض قيمة العملة سيسهم في ارتفاع فاتورة الواردات من السلع والخدمات، وهذا ما قد يسبب مشاكل إضافية للميزان التجاري بشكل خاص، ولميزان المدفوعات بشكل عام.

ثامنا : اثر المخدرات على الادخار والاستثمار

يشكل الإنفاق على المخدرات ، عبئا على ميزانية الفرد والأسرة والمجتمع، فالأموال المنفقة على المخدرات تأتي على حساب حصة الاستهلاك من جهة، وعلى حساب مدخرات الفرد والأسرة والمجتمع من جهة أخرى، ويمكن تلخيص هذه الآثار في :

- أن تعاطي المخدرات سيسفر عن البطالة، أو انخفاض الإنتاجية وبالتالي نقصان الدخل.
- في حالة ما إذا حافظ المتعاطي للمخدرات على مستواه الاستهلاكي فان هذا يكون على حساب الجزء المخصص للادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار ، إذ

أول ما يلجأ إليه هو الاعتماد على مدخراته السابقة، ثم على تخفيض معدل الادخار ، ثم يأتي في النهاية إلى استبدال استهلاك المخدرات باستهلاك السلع الضرورية.

تاسعا: المخدرات والموازنة العامة للدولة.

يرهق انتشار ظاهرة المخدرات ، في أي دولة من الدول ، خزينتها العامة على النحو التالي:

- يؤثر انتشار ظاهرة المخدرات في الميزانية العامة للدولة، من خلال الأموال الطائلة ، التي تنفق على مكافحة المخدرات.
- يؤثر انتشار ظاهرة المخدرات في الميزانية العامة للدولة ، من خلال النقص الملحوظ في الإيراد الحكومي، نتيجة لتهرب الأموال غير المشروعة من دفع الضرائب، ونتيجة للانخفاض في الدخل القومي بشكل عام، الناتج من انتشار البطالة بين المتعاطين، وانخفاض إنتاجيتهم.
- يتولد من انتشار ظاهرة المخدرات، انتشار البطالة بين المتعاطين، فانتشار الفقر، واتساع الفوارق بين طبقات المجتمع ، وهذا ما يحمل الدولة على تقديم مساعدات مالية للمتعاطين وأسرهم في بعض الأحيان، من اجل تمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة الضرورية، وهذا بدوره سيزيد حجم المساعدات الحكومية وبالتالي يزيد في عجز موازنة الدولة.

خلاصة:

إن ظاهرة المخدرات سواء من الناحية الاجتماعية، أو الاقتصادية لها أثار سلبية عديدة على الفرد والمجتمع على حد سواء، ولقد رأينا في مداخلتنا مدى الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الوطني جراء تجارة المخدرات سواء على الصعيد الفردي أو الوطني، ولهذا ينبغي اتحاد جهود دول العالم للحد من انتشار هذه الظاهرة في الوسط المجتمعي والحد من إنتاجها وتجارتها محليا ودوليا، فقد بدأت أخطار هذه الظاهرة تلوح في الأفق، مهددة استقرار الاقتصاد العالمي ، ومهددة بظهور مشاكل أمنية واجتماعية خطيرة .

مراجع البحث :

أ. د . إبراهيم بن مبارك الجوير، أبعاد المشكلة وأبعاد الحل.

الأموال المهدرة على المخدرات، مجلة اللواء الإسلامي، العدد 1270 ـ 27 من ربيع الآخر 1427هـ ـ 25 من مايو 2006م،

د. شوقي الساهي، « المخدرات من المنظور الإسلامي وآثارها على اقتصاديات المجتمع »، مؤتمر حول المخدرات منظم من قبل مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة.

د. محمد عبدالحليم عمر ، ملامح المشكلة عالمياً وإقليمياً.

د. نجاح أبو الفتوح ، الأثر السلبي على البيئة المواتية للتنمية الاقتصادية نتيجة لتعاطي وإدمان المخدرات، مؤتمر القاهرة حول المخدرات.

مليكة حراث، مقالة منشورة في جريدة اخبار اليوم

www.akhbarelyoum-dz.com/index.php?option=com_content&task=view&id=5017&Itemid=59

www.masrawy.com/Magazines/Allwaa/2005/Tahkikat/July/week2/1.aspx

www.kkmaq.gov.sa